

على الخلاف

«ليس هناك بلد تعرّض لحالة مماثلة في التاريخ. الأمر يبدو كما لو أن فرنسا تستضيف سكان بلجيكا وليتوانيا معاً». هكذا وصفت نينيت كيلى، ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تداعيات النزوح السوري على لبنان، أمام البرلمان الأوروبي في آذار الماضي. رغم ذلك تصرّ المفوضية على التسوية والمحاولة في التقيّد بالتزاماتها المعقودة مع الحكومة اللبنانية التي تنبّهت، متأخرة جداً، الى التداعيات الكارثية لهذا الملف

شبهات حول عمل مفوضية اللاجئين أعداد النازحين في ارتفاع... و«الداتا» ممنوعة

وأن «15% (6000) فقط وصلوا بعد الإجراءات»، ما يتناقض مع قرار الحكومة اللبنانية بعدم تسجيل أي نازح إضافي، الأمر الذي دفع درباس، نهاية نيسان، الى اتهام المفوضية بتسهيل «خداع الدولة وغشها». وأكّد ان لا مساومة على رفض تسجيل أي لاجئ وصل الى لبنان بعد 5 كانون الثاني الماضي، وهو ما دفع بكيلي الى ارسال رسالة ثانية الى سلام، بتاريخ 28 نيسان الماضي، اشارت فيها الى انه «بعد إجراء المزيد من التحليل لعدد الأشخاص المسجلين لدى المفوضية تبين أن رقم الستة آلاف يشمل الإضافات الجديدة الى أسر اللاجئين المسجلين أصلاً ومعظمهم من الأطفال الحديثي الولادة».

وكانت «ورقة سياسة النزوح السوري الى لبنان» تضمنت ثلاث نقاط رئيسية، هي: تنظيم العبور عبر الحدود للحد من النزوح؛ تنظيم آلية منح بطاقات النزوح بحيث تنزع البطاقة من غير مستحقيها؛ وتقليص أعداد النازحين من خلال إعادة من يمكن منهم الى مناطق آمنة في الداخل السوري أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة (resettlement). ويقتضي تطبيق هذه النقاط أن تسترد الدولة اللبنانية حقها في تسجيل النازحين. لذلك، تبادلت وزارة الخارجية رسائل مع المفوضية تطلب بموجبها «تزويد» الدولة اللبنانية بقاعدة المعلومات الموجودة في حوزة الأخيرة للتدقيق في أوضاع طالبي النزوح. وبعد مفاوضات وتسوية من المنظمة الدولية، تارة عبر التذرع بالسرية وطوراً بمحاولة الالتفاف على وزارة الخارجية باللجوء الى وزارات أخرى، وافقت في 11 كانون الأول الماضي على تزويد الحكومة اللبنانية، عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، بـ «سائر البيانات المتاحة والمسموح تشاركها». وتعني العبارة تسليم المعطيات حول 700 ألف نازح فقط ممن وقعوا في الاستثمارات على بند يسمح للمفوضية بتشارك معلوماتهم، وتعهّدت بالحصول على توقيعات بقية النازحين في غضون ستة أشهر. واشترطت اتخاذ وزارة الشؤون الاجتماعية الترتيبات اللازمة «لعدم الكشف عن المعلومات لطرف ثالث»، تحت طائلة التهديد بوقف العمل بهذا الاتفاق. وعبارة «طرف ثالث» لا تعني، كما قد يفهم منها، الدولة السورية حصراً، وإنما أيضاً الأجهزة الرسمية اللبنانية كالمديرية العامة للأمن العام التي يعدّ ملف النازحين واللاجئين والمهاجرين في صلب مهماتها! واللافت في ما تضمنته رسالة كيلى الأولى امران: - في ما يتعلق بالاتفاق مع وزارة الخارجية على تسليم بيانات



كانت فرنسا تستضيف سكان بلجيكا وليتوانيا معاً (هيلم الموسوي)

في 23 نيسان الماضي، أقرت بأن عدد «اللاجئين المسجلين خلال الفصل الأول من 2015 بلغ 38 ألف شخص». ورغم أن المسؤولية الدولية لفتت إلى أن هذا العدد «أقل بنسبة 75% عما كان عليه في الفترة المماثلة من العام 2014»، إلا أن ذلك يعني، فعلياً، أن الأعداد لا تزال في ارتفاع، وإن بوتيرة أخف، وهو ما يشير اليه الموقع الإلكتروني للمفوضية (1,146 مليون نازح نهاية كانون الأول الماضي؛ 1,154 مليون نهاية كانون الثاني؛ 1,180 مليون نهاية آذار). وأشارت كيلى الى أن معظم الأشخاص المسجلين حتى تاريخ الرسالة (42 ألف شخص) «وصلوا قبل الإجراءات الحدودية الجديدة»

وصل عدد النازحين الى أكثر من ثلث اللبنانيين، اعتمدت الحكومة الحالية ما سمي «ورقة سياسة النزوح السوري الى لبنان». وفرض الأمن العام إجراءات على المعابر لتقليص عدد الوافدين، وطلب من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التوقف عن تسجيل نازحين جدد، وأعلن وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، في كانون الثاني الماضي، «ان النزوح السوري توقف ويات اليوم صفراً»... قبل أن يتبين أن أعداد النازحين، منذ اتخاذ هذه الإجراءات، قد زادت! ففي رسالة بعثت بها ممثلة المفوضية في لبنان نينيت كيلى الى رئيس الحكومة تمام سلام،

وصيف قانصوه

منذ اندلاع الأزمة السورية في ربيع 2011، استقالت الدولة اللبنانية من مهماتها في مواجهة الأعباء الاقتصادية والتنموية والأمنية والسياسية لوجبات النزوح السوري، بحجة النأي بالنفس. اعتمدت سياسة الأبواب المفتوحة لأكثر من ثلاث سنوات، وحلّت منظمات المجتمع المدني، المحلية والدولية، مكان الدولة وأجهزتها في استقبال النازحين وتسجيلهم وإيوائهم، بعشوائية جعلت من كل لبنان نازحاً، حتى ولو لم تنطبق عليه مواصفات النازح. في تشرين الأول الماضي، وبعدما

باسيكة: السياسة الدولية تشجّع على النزوح

منذ توليه وزارة الخارجية جعل جبران باسيل النزوح السوري الى لبنان واحداً من أهم ملفاته. «مشكلتها» مع أكثر من سفير ومنظمة دولية حتى بات هؤلاء يتحاشون مقاربة الأمر معه، ويفضّلون اللجوء الى وزارات أخرى على رأسها وزراء أكثر «ليونة». كما «مشكلتها» مع أكثر من طرف داخل مجلس الوزراء، قبل أن يقتنع بعض زملائه في تيار المستقبل بوجهة نظره، إلى حد باتت تصريحات وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس توازي تصريحاته في حديثها حول هذه المسألة.

قبل أسبوعين، أثار باسيل في جلسة مجلس الوزراء مسألة استمرار ارتفاع أعداد النازحين الذين تسجلهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين رغم قرار الحكومة وقف استقبال أي نازح. يقول وزير الخارجية لـ «الأخبار»: «لسنا في حاجة الى قرارات حكومية جديدة، بل على الحكومة الكف عن التمعق في تنفيذ القرارات التي اتخذتها». وسأل: «منذ ثمانية أشهر وحتى الآن ما الذي تغيّر؟ الأعداد لا تزال ترتفع، ولا نعرف ما إذا كانت اي بطاقة نزوح قد نزلت من أي نازح لا يستحقها، او ما إذا كانت أي مخالفات قد ضبطت». وأضاف: «هدفنا تقليص أعداد النازحين وتسهيل عودتهم بكرامة الى حيث يمكن أن يعودوا في مناطق آمنة في سوريا. وفي المقابل السياسة الدولية تشجّع هؤلاء على المجيء الى لبنان الى حد البحث في إنشاء تجهيزات بنى تحتية للمخيمات، ناهيك عن الطلب المتكرر من الحكومة بإعفاء السوريين من رسوم الإقامة!»

وفي رأي باسيل، فإن تطبيق قرار تقليص عدد النازحين يقتضي حث الوزارات المعنية على تحمّل مسؤولياتها، كأن تقوم وزارة العمل بإصدار ضبوطات مخالفة وإجراءات بحق العمال السوريين الذين يحملون إجازة عمل وبطاقة نزوح في آن، وأن تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على نزع بطاقات النزوح ممن لا يستوفي الشروط، وأن تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بإقفال المحال غير المرخصة التي يملكها سوريون لضبط المنافسة غير المشروعة. ويعتبر باسيل أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين «باعترافها، لم تف بما اتفقنا عليه». وتسجيلها 42 ألف نازح منذ بداية السنة يدل على تزايد متواصل في أعداد النازحين وهو ما يتناقض مع ورقة سياسة النزوح السوري التي اتفق عليها في الحكومة».

